

في عبارة فلان المراد بالمنية الموت العين والماكونه لا سمي مراد الاستعارة يستعمل في معنا تلاحقهم
علاوة الاستعارة من الحجاز المعوي المعرب بالكتابة المستعملة في صورة الاستعارة في صورة الاستعارة في لفظ
صورة ولم يقل في الاستعارة اشارة الازمانه اسم للفظ ولو عبر بالاستعارة ربما تومر بانها اسم
المصدر وهو الاستعمال وهذا لا يصح عندهم مثلاً الاجتهاد بعلمها لانها لا تخلو
في قضية عرسه الا ان يقال بانها تأكيد للفظي القطيع دليل المعنى
التي ذكرها المصنف والمجاز متعلق بهر علاءه علة او يستعمل كسواء ثانياً والمعنى فانقطع
وتحقق ان المنية مستعملة في معناها الحقيقي الذي هو الموت لا غير لا غير
الموت لان ارادة الفخر لا الواق غالباً لارادتها في ارضها المتداوي واداء اتخاذ
الموت مع الابع لا يوجد استعمال للفظ في غير ما وضع له لان خارج عن معنى المنية لان
داخل فيه ولا سمي بياضه لكبره التي تحتها المصنف لان السكاني دليل على
المحذوف في الاستعارة اي كنية كانتا وقد حذر احد طلابي في التسمية وهو
الاستعارة الموصولة لفظ المشبه به وفي الكنية لفظ المشبه الطرب الاقوي وهو المشبه
في الموصوف والمشبه به في الكنية وجعلها صلة هذا محط التعليل وتتردد فلو
يكون استعارة نتيجته لفظ المشبه به لا يستعمل الا في عبارة الحقيقية وانما يكون استعارة
لانها لا يجر على سننها وطريقها هو السكاني المفتاح في قوله محذوف وعطف
بيان عن هذا الاعتراض في الوارد على تفسير الاستعارة بالكنية
في قوله لفظ المنية في صورة الاستعارة ان ليس المراد من المنية مثلاً في الموت حتى تكون
مستعملة في معناها الحقيقي ولا في الابع الحقيقية حتى يكون الكلام مخالفاً للواقع بل في الموت المحض
بالبع اداءه على هذا الرصف من المستعمل فيه فيكون لفظ المشبه مستعمل في المشبه
الاداعي وهو الموت المحض بالبع اداءه لوني في الموت ولا في المشبه الحقيقي الذي هو الموت
الحقيقي فقد عدل الاستعارة وطريقها واداءه هذا ليجوب ايراد نته اننا لا نسلم
ان المراد من المنية الموت الموصوف بحاصلها لا يجوز ان يكون المراد منها جرم الموت ويكون
القتل السابق فهو ما مرادنا في الازمانه لفظ المنية لالعصام بكه هذا البحث
لا ينع جد فان مذهبنا ليدعمل للفظ على احد احتمالين ان نترجم عنه فالكل في الابع
اه ومنه ان عن تسليم ان المراد من كنية الموت الموصوف بما مراد كنية مجازاً
سلا من اطلاق اسم المطلق وادارة المقيد بالاستعارة كما هو المتكلم فيه اذ المعنى تشبيه
الموت المطلق بالموت المحض بالبع اداءه ولو وقع مثله في كلام العقلاء وهو
قوله لو قال وانه قد صرح عطفاً على ان في قوله ويورد عليه لفظ المشبه به كان النسب
بان متعلق بمرجع نطقه اي لفظ نطقه من نطقه حال كذا اذ الماء علاءه
ثابت لا يدخلها في الاستعارة مستعار للاول ان بان خيرا ان كان
ويستعمله لفظ المنية في التوضيح بالتوضيح المنطق الحقيقي على سبيل الاستعارة التوضيحية
وز

كما سلكا
هو سلكا
هذا هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا
هو سلكا

متعلقاً

كما اشار الى ذلك المصنف
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله
هو قوله عليه منا في قوله

الوهمي اي الذي نوره المتماثل لفظ الافطار في افعال المنية المستعارة للصورة الوهمية
المنية بالانفطار في صورتها في صورة الافطار المتخيلة المنوهة فيكون لفظ
لفظ نطقه من نطقه وانشاء اللفظ في صورته من الشك الاول ضرورة في دليل المنية
ان تجازاً في العبارة لان هذه قضية في يقين من لرى فيكون المصدر الكبر والصوت
قصداً يرتباط موضوعها ارتباطاً مطلقاً ان قصداً يرتباط موضوع هذه القضية بحول
ما قبلها بان يجعل من غير ان يتكرر بينهما حد وسط ويكون مجموع دليل من الشكل الاول يحصل
بإلزام السكاني ونظمه هكذا لفظ استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل لا يكون
الابتغية في نطقه لانه لا يكون الابتغية فقد انزل السكاني في القول بها في قوله ما ذهب
اليه من ردها للكيفية من عا ذره عيسى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بقوله
قبل ذلك في قوله لاهي المقيدة للصغير دليل على قياسه من الشكل الاول في هذا القول
ويصير الصغري وعليه فلم ينزل المصنف مقيداً معاً لان هذا من شذوذ الصغري
هذه الوجه اعني النسب منظره العصام ووجه التعليل كما مر فان في حاله النسب يعلم
بان الاستعارة ان فرضه بان الاستعارة في الفعل تبعية لبيت الازمان عليه فالجواب
وهو فرضه بان الاستعارة في الفعل لا يكون الابتغية بل هو علمه ان السكاني
الابتغية التبعية فكيف يصح ذلك الا ان يجاب بان السكاني لا يكثر التبعية اصلاً
بل يختار ردها الى الكنية فيم عنده محتمل فترجمه مما ذكرنا على الاحتمال الا في قوله
ولما قال اللفظ تبعاً لصاحبه التبعية واختار ولم يقل وورد وانكر ولهذا في الشرايح
ايضاً فيما مضى قول المصنف وانكر التبعية السكاني مما حاصله ان السكاني التبعية الضعيف
والقوي هو كالمسافر الذي يمشي كمن قوله فلزم القول بالتبعية بقضية انه لا يقول
بها اصلاً لان هذه العبارة انما قال اذا كان المحكي عنه لا يقول بذلك القول كمن
لم يرض حيث لا يرى في كل شيء حراً وقرراً يمكن التوقف بان معنى هذه العبارة
كما يرد عليه قوله واختار لم يزل من القول باعتبار التبعية وارتكابها وليس المراد
القول بوجودها حتى يحجز الاستعمال فاضل هو ان وجه النصيب الذي منظره العصام
اولاً لانه على النصيب يصير الازمان السكاني قطعياً لغيره بما ذكر من اختلافه على الرابع لانه
لا يصح منه خسبة ان الاستعارة في الفعل لا يكون الابتغية لانها لا يكون جازاً وانما يكون
الازمان في قوله بعد فيلزم من القول ان قطعياً لانه الازمان السكاني كما يكون بقضية للمردوم
بما لا يلزم الانسان الا ما يقوله فيعلم ذلك على صحة النسب ايضا كما
صرح مما تقدم فيلزم بيان النتيجة القياس وقد تقدم نظره ولا ان نظره هكذا
بان تقول قد صرح السكاني في هذا المقام بان نطقه مستعار للاول الوهمي فيكون استعارة
في الفعل والاستعارة في الفعل لا يكون الابتغية فيلزم من القول بالتبعية فلم يكن

وهي ربط موضوعها
ان ال في قوله الاستعارة
بمعنى كل فرد من
مجملة الافراد الاستعارة
التي في نطقه هي

المعنى هو